

- تقرير مفصل لمقترح رسالة الدكتوراة المقدم من الباحث **منيف بن فايز السبيعي** ، فيما يلي تقييم شامل للمقترح وفق البنود المطلوبة مع ملاحظات وتوجيهات تطويرية

1. العنوان " أثر حوكمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز إدارة المخاطر التقنية: دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي

**العنوان باللغة العربية:** دقيق وشامل، حيث حدد المتغير المستقل (حوكمة الذكاء الاصطناعي) والمتغير التابع (إدارة المخاطر التقنية) ونطاق الدراسة المقارن. حدد العنوان نطاق بوضوح النطاق الجغرافي للمقارنة (المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي)، مما يعطي تصوراً فورياً عن حجم الجهد البحثي المطلوب

العنوان باللغة الانجليزية: مطابق تماماً للعنوان باللغة العربية وصحيح

## 2. مقدمة الدراسة

- **التدرج من العام إلى الخاص:** نعم، بدأ الباحث بالتحول الرقمي العالمي، ثم التحديات والمخاطر، وصولاً إلى الحاجة للحوكمة في السياقين الأوروبي والسعودي.
- **متغيرات الدراسة:** قام الباحث بمناقشة متغيرات الدراسة في المقدمة.
- **التوثيق:** لم يظهر توثيق كافٍ داخل متن المقدمة لدعم الأفكار المطروحة، باستثناء المراجع المذكورة في قسم الدراسات المرجعية. يجب على الباحث بتدعيم هذه النقاشات بمراجع حديثة لتعزيز القيمة الأكاديمية للمقدمة. يحتاج الباحث إلى تدعيم الفقرة الخاصة بـ **رؤية المملكة 2030** بمرجع رسمي أو وثيقة استراتيجية وطنية بدلاً من السرد العام. يجب أن تظهر الاقتباسات بنظام **APA** 7 داخل المتن (مثلاً: اسم المؤلف، السنة) لتعزيز موثوقية الطرح النظري.

## 3. مشكلة الدراسة وأسئلتها

- **الأساس النظري :** وضع الباحث فكرة غياب وضوح فعالية أطر الحوكمة في المملكة مقارنة بالتجربة الأوروبية.
- **أسئلة الدراسة:** صاغ الباحث أسئلة محددة تغطي الواقع الحالي، المقارنة، الأثر، وكيفية الاستفادة من التجربة الدولية (الأوروبية)

## 4. أهمية الدراسة وأصالتها

**الاهمية النظرية والتطبيقية:** بين الباحث الأهمية النظرية في إثراء الأدبيات والتطبيقية في دعم صناع القرار ورؤية 2030. كما بين الأهمية التطبيقية ان الدراسة تستهدف دعم صناع القرار ومديري تقنية المعلومات وإدارة المخاطر في المؤسسات السعودية من خلال توفير إطار مقارن يساعد على تحسين مستوى الحوكمة.

بالرغم من وضوح الأهمية، يفضل أن يربط الباحث "الأهمية التطبيقية" بجهات محددة في المملكة ليعطي عمقاً أكبر للتطبيق العملي للدراسة.

**أصالة البحث:** تكمن الأصالة في تقديم تحليل مقارن يندر وجوده في السياق السعودي بين تجربة وطنية ناشئة وتجربة دولية ناضجة الاتحاد الأوروبي.

## 5. أهداف الدراسة وفق قاعدة SMART

- **محددة وقابلة للقياس:** الأهداف واضحة، تركز على "تحليل"، "تحديد"، و"تقييم".
- **قابلة للتحقيق:** بالنظر إلى المنهج التحليلي المقارن المتب فان الاهداف قابلة للتحقيق.
- **محددة بوقت:** لم يحدد الباحث جدولاً زمنياً لإنجاز الأطروحة داخل المقترح. يُنصح الباحث بإضافة جدول زمني (Gantt Chart)

## 6. فرضيات الدراسة

تم تحديد فرضية رئيسية وخمس فرضيات فرعية تربط بين أبعاد الحوكمة والحد من المخاطر. الفرضيات التي وضعها الباحث مناسبة من حيث الربط الموضوعي بين المتغيرات، ولكنها تحتاج إلى تعديلات جوهرية لتكون كافية ومنسجمة مع المنهج التحليلي المقارن المتبع في البحث.

نجح الباحث بصياغة فرضيات نجحت في الربط بين أبعاد الحوكمة (قوانين، أخلاقيات، رقابة) وبين الحد من المخاطر التقنية (أمن بيانات، تحيز، موثوقية)، غطت الفرضيات الفرعية معظم جوانب المشكلة البحثية المطروحة في الأسئلة، لكن هناك بعض الملاحظات التي يجب اخذها بعين الاعتبار:

1. صيغت الفرضيات بأسلوب "علاقة الارتباط (Correlation)" والتأثير ، وهو أسلوب يُستخدم عادةً في الدراسات الميدانية التي تعتمد على الاستبيانات والتحليل الإحصائي (SPSS). بما أن دراسة الباحث تحليلية مقارنة للوثائق والأنظمة ، فإن إثبات "علاقة الارتباط" إحصائياً سيكون صعباً ان لم يكن متعذراً ما لم يضيف أداة استبيان.

2. الفرضية الخامسة التي تنص على أن "طبيعة التأثير تختلف بين السعودية والاتحاد الأوروبي" هي فرضية ممتازة وتعد جوهر البحث المقارن، ولكنها تحتاج إلى معايير واضحة للمقارنة ليتم إثباتها تحليلًا.

3. لا يوجد فرضية فجوة: لم يضع الباحث فرضية تتعلق بوجود "فجوة تنظيمية" أو "تكامل" بين الإطارين، وهو أمر أساسي للوصول إلى "النموذج المقترح" الذي يهدف إليه البحث

### توجيهات للتعديل

إذا استمر البحث بمنهجه التحليلي فقط: يجب إعادة صياغة الفرضيات لتكون "افتراضات بحثية" تركز على "مدى كفاية" أو "فاعلية" النصوص القانونية في معالجة المخاطر، بدلاً من استخدام لغة "علاقة الارتباط" الإحصائية.

الفرضيات جيدة كمطلق فكري، ولكنها تتطلب ضبطاً منهجياً لتتوافق مع أدوات جمع البيانات (الوثائق الثانوية) بعيداً عن الصبغة الإحصائية البحتة.

### 7. نموذج الدراسة

تم تحديد النموذج المفاهيمي بوضوح، موضحاً المتغيرات المستقلة والتابعة وأبعاد كل منهما. ارجو اخذ الملاحظات التالية بعين الاعتبار:

1. طبيعة العلاقة (التأثير vs الارتباط): يظهر النموذج علاقة "أثر"، وهو ما يتسق مع المنهج التحليلي الوثائقي، لكن يجب الحذر عند التنفيذ من محاولة إثبات "علاقات إحصائية" ما لم يتم استخدام أدوات كمية.

2. موائمة نموذج الدراسة مع الفرضيات البحثية:

1. يُلاحظ وجود ثغرة منهجية في الاتساق بين الفرضية الفرعية الخامسة (تختلف طبيعة تأثير حوكمة الذكاء الاصطناعي على إدارة المخاطر التقنية بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي وفقاً لاختلاف البيئة التنظيمية والمؤسسية) والنموذج المفاهيمي للدراسة، فبينما نصت الفرضية صراحةً على أن تأثير الحوكمة يختلف باختلاف "البيئة التنظيمية والمؤسسية"، إلا أنه لم يتم الإشارة إلى دور هذه البيئة كعامل معدل (Moderating Variable).

ولتحقيق الرصانة العلمية المطلوبة في الدراسات المقارنة، فإنه لا يكفي سرد المتغيرات في المتن النظري، بل يجب أن يتم صياغة وادراج نموذج مرئي (Visual Model) يوضح كيف تؤثر الفوارق السياقية بين

المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي في حجم وشكل هذا التأثير. لذا، نوصي الباحث بضرورة انشاء رسم توضيحي للنموذج ليشمل "البيئة التنظيمية" كمتغير معدل يتقاطع مع العلاقة الرئيسية، مما يضمن التفسير المنطقي والمنهجي لأي تباين قد يظهر في نتائج المقارنة بين التجريبتين، ويجعل النموذج أكثر إحكاماً وقدرة على تمثيل واقع الدراسة.

3. غياب تصور للنموذج المقترح: يهدف البحث في نهايته إلى "اقتراح نموذج حوكمة"، ولكن النموذج المفاهيمي الحالي يصف "الواقع" ولا يوضح كيف سيتم بناء "المخرج النهائي" للبحث بناءً على نتائج المقارنة

## 8. المصطلحات والتعريفات الإجرائية

وضع الباحث تعريفات إجرائية دقيقة لجميع مصطلحات الدراسة الرئيسية والفرعية.

## 9. إجراءات الدراسة والمنهج

اعتمد الباحث المنهج التحليلي المقارن، حيث ان المنهج ملائم جداً نظراً لطبيعة الدراسة التي تعتمد على تحليل نصوص قانونية وسياسات تحليل محتوى.

## 10. مجتمع وعينة الدراسة

حدد المجتمع في الأنظمة والتشريعات، والعينة "قصدية" من الوثائق الرسمية.

يجب على الباحث تحديد "مجتمع الوثائق" بدقة وعدم استخدام مصطلحات عامة مثل "اللوائح الرسمية"، لذا يجب على الباحث تسمية الوثائق الأساسية التي سيعتمد عليها (مثل: نظام حماية البيانات الشخصية السعودي، نظام التعاملات الإلكترونية، وقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي EU AI Act، لبيان مدى إطلاعه على مصادر البيانات وتوافرها.

## 11. حدود الدراسة

الزمانية والمكانية والموضوعية: تم تحديدها بوضوح (المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي، حوكمة الذكاء الاصطناعي، الأنظمة حتى تاريخه)

البشرية: لم يتم تحديد حدود بشرية لأن الدراسة "مكتبية/ تحليلية" للوثائق وليست ميدانية على أفراد.

بما أن الدراسة مقارنة وتستهدف تقديم "نموذج مقترح"، كان من الأفضل إضافة حدود بشرية (مثل خبراء التقنية أو القانونيين في السعودية) لاستطلاع آرائهم حول مواءمة النموذج المقترح للبيئة المحلية، بدلاً من الاكتفاء بالتحليل المكتبي فقط.

## 12. وسائل جمع البيانات

حدد الباحث البيانات الثانوية كالقوانين، اللوائح، التقارير التنظيمية، والدراسات المحكمة. لكن يُلاحظ على المقترح الاكتفاء بالإشارة العامة إلى منهج 'تحليل المحتوى' دون تحديد دقيق لآلية التنفيذ، ففي مرحلة الدكتوراه، يتطلب البحث العلمي وجود أداة تحليلية منضبطة (مثل بطاقة تحليل المحتوى أو قائمة معايير المقارنة المرجعية Benchmarking Checklist يتم من خلالها فحص الوثائق السعودية والأوروبية وفق محاور ثابتة لضمان الموضوعية وتحييد الانتقائية في الاستنتاج. كما نلفت انتباه الباحث إلى أن الاعتماد الحصري على البيانات الثانوية (النصوص القانونية واللوائح) قد لا يعكس الواقع التطبيقي لمدى فاعلية هذه الحوكمة في الحد من المخاطر التقنية الميدانية.

لتعزيز أصالة البحث ورسائله، نوصي ببنية مدخل التثليث المنهجي (Methodological Triangulation) من خلال دمج 'بيانات أولية' عبر إجراء مقابلات شبه منظمة (Semi-structured Interviews) مع خبراء وصناع قرار في جهات ومؤسسات وطنية ذات صلة (مثل سدايا SDAIA) أو مديري تقنية المعلومات؛ إذ تساهم هذه الأداة في سد الفجوة بين النص التنظيمي الجامد والتحديات الفعلية على أرض الواقع، مما يمنح 'النموذج المقترح' في نهاية الدراسة قيمة تطبيقية مضافة تتجاوز حدود الدراسات المكتبية الوصفية.

## 13. المعالجات الإحصائية

نظراً لأن منهج الدراسة تحليلي، اقترح الباحث "تحليل المحتوى" و"التحليل المقارن"، وهي أدوات تحليلية نوعية وليست إحصائية كمية، وهذا يتناسب مع طبيعة البحث الوثائقي.

ملاحظة: وضع الباحث بنداً بعنوان "المعالجات الإحصائية المقترحة"، لكن المحتوى المكتوب تحت هذا البند هو "خطوات تحليلية" (تحليل محتوى، استنتاج)

- **التعديل:** يجب تغيير العنوان إلى "أساليب تحليل البيانات" لأن الدراسة لا تتضمن معالجات إحصائية (كمتوسطات حسابية أو اختبارات T-Test) بناءً على المنهج المذكور.

#### 14. خطوات تنفيذ الدراسة

وضع الباحث 6 خطوات إجرائية مرتبة من جمع الوثائق حتى إعداد التقرير النهائي.

#### 15. توثيق المراجع في المقترح

المراجع موجودة في نهاية المقترح وتتبع APA الاصدار السابع بشكل عام حسب تعليمات الجامعة. لكن يجب التأكد من كتابة أسماء المجلات بالخط المائل (*Italic*) بدقة وتدقيق علامات الترقيم.

#### 16. سلامة اللغة وترابط الأسلوب

مستوى اللغة المستخدمة جيد ولا يوجد أخطاء املائية، استخدم الباحث مصطلحات متخصصة. الأسلوب مترابط وينتقل بسلاسة بين النقاط.

#### 17. المراجع (APA 7)

- اعتمد الباحث على مرجعين أساسيين في قسم الدراسات المرجعية ، وكلاهما أجنبي.
- **الملاحظة:** هناك حاجة ماسة لإضافة دراسات عربية حديثة (سعودية تحديداً) تناولت حوكمة البيانات أو التحول الرقمي في المملكة لضمان التوازن بين السياق المحلي والدولي في "أدبيات الدراسة".

تم اضافة المراجع بنهاية المقترح وفق APA الاصدار السابع